



التقرير الأسبوعي عن أسواق النقد 3 نوفمبر 2024

صدور بيانات التضخم العالمية في ظل اجتماعات البنوك المركزية وتصادد حالة عدم اليقين السياسي

أبرز النقاط:

- تراجع فرص العمل المتاحة في الولايات المتحدة بمقدار 418 ألف وظيفة إلى 7.44 مليون وظيفة في سبتمبر.
- ارتفاع قراءة مؤشر نفقات الاستهلاك الشخصي الأمريكي على أساس سنوي بنسبة 2.1% وارتفاع مؤشر نفقات الاستهلاك الشخصي الأساسي بنسبة 0.3% على أساس شهري.
- مؤشر أسعار المستهلكين السويسري يصل إلى -0.1% على أساس شهري مقابل توقعات بتسجيله 0.0%.
- بنك اليابان يبقي على أسعار الفائدة دون تغيير عند 0.25%.
- ارتفاع التضخم في أستراليا إلى 2.1% في سبتمبر، أي أقل من التوقعات البالغة 2.3%، والقراءة السابقة البالغة 2.7%.
- قراءة مؤشر مديري المشتريات التصنيعي الصيني تصل إلى 50.1 مقابل 49.8 الشهر السابق، مسجلاً أول توسع في ستة أشهر.

الولايات المتحدة

مسح فرص العمل ودوران العمالة (JOLTS)

انخفضت فرص العمل المتاحة في الولايات المتحدة بنحو 418 ألف وظيفة لتصل إلى 7.44 مليون وظيفة في سبتمبر 2024، مسجلة أدنى مستوياتها منذ يناير 2021، في إشارة إلى تباطؤ سوق العمل. كما تراجع أداء عدد من القطاعات مثل الرعاية الصحية والإعانة الاجتماعية (-178,000)، وحكومات الولايات والحكومات المحلية (-79,000)، والحكومة الفيدرالية (-28,000)، بينما ارتفعت فرص العمل في قطاع التمويل والتأمين (+85,000). وعلى الصعيد الإقليمي، تصدر الجنوب التراجعات بانخفاض 325 ألف وظيفة. أما التعيينات، فبقيت مستقرة عند 5.6 مليون وظيفة، ووصل إجمالي حالات إنهاء الخدمة عند 5.2 مليون. ولم تشهد مستويات الاستقالات وتسريح العمالة تغييرات كبيرة، مسجلة 3.1 مليون و1.8 مليون وظيفة، على التوالي.

تقرير الوظائف غير الزراعية

كشف تقرير الوظائف غير الزراعية الوطني عن زيادة قوية في معدلات التوظيف بالقطاع الخاص غير الزراعي في الولايات المتحدة، حيث أضيفت 233 ألف وظيفة، بما يفوق التوقعات السابقة بأكثر من الضعف والبالغة 110 ألف وظيفة. ويعكس تسارع وتيرة خلق الوظائف مقارنة بالزيادة التي تم تسجيلها الشهر السابق، والتي بلغت 143,000 وظيفة، قوة سوق العمل واستمرار دعمه للإنفاق الاستهلاكي والنمو الاقتصادي بصفة عامة. قد تؤدي قوة بيانات التقرير إلى التأثير على سياسة الاحتياطي الفيدرالي، مما قد يعزز من الحجج الداعمة لخفض أسعار الفائدة بمقدار 25 نقطة أساس بدلاً من خفضها بمقدار 50 نقطة أساس المخطط له سابقاً. وتعد هذه البيانات مؤشراً إيجابياً للدولار الأمريكي، حيث تؤكد على استمرار مرونة سوق العمل.

مؤشر نفقات الاستهلاك الشخصي

ارتفع مؤشر الإنفاق الاستهلاكي الشخصي، الذي يراقبه مجلس الاحتياطي الفيدرالي عن كثب، بنسبة 0.2% في سبتمبر، بعد قراءة غير معدلة أشارت إلى ارتفاع بنسبة 0.1% في أغسطس. أما على أساس سنوي، ارتفع المؤشر بنسبة 2.1%، مسجلاً بذلك أصغر ارتفاع على أساس سنوي منذ فبراير 2021، بعد وصول قراءته إلى 2.3% في أغسطس. وارتفع مؤشر نفقات الاستهلاك الشخصي الأساسي بنسبة 0.3% خلال الشهر، مقابل 0.2% في السابق، في حين ارتفع الرقم السنوي بنسبة 2.7%. وعلى الرغم من أن تلك القراءة تعتبر أعلى قليلاً من الشهر السابق، إلا أن تلك البيانات تعزز موقف الاحتياطي الفيدرالي وتمنحه ثقة أكبر للمضي قدماً في خفض أسعار الفائدة. وتقوم الأسواق حالياً بتسعير خفض سعر الفائدة بمقدار 23 نقطة أساس في نوفمبر، وبنحو 42 نقطة أساس حتى نهاية العام.

الوظائف غير الزراعية

أضافت الولايات المتحدة 12 ألف وظيفة فقط في أكتوبر الماضي، بحسب أحدث تقرير صادر عن مكتب إحصاءات العمل. ولم يشهد معدل البطالة تغييراً يذكر لهذا الشهر وظل مستقراً عند 4.1%. واعتبر الرقم أقل بكثير من المعدل المسجل في سبتمبر البالغ 223 ألف وظيفة، وكذلك أقل من التوقعات التي رجحت إضافة 106 ألف وظيفة. وشهد التوظيف في قطاعي الرعاية الصحية والوظائف الحكومية نمواً ملحوظاً، في حين تراجعت معدلات التوظيف في قطاع التصنيع. ورغم أن الأداء الضعيف في سوق العمل يعزى جزئياً إلى آثار الأعاصير الأخيرة، إلا أن هذا الانخفاض عزز التوقعات بخفض مجلس الاحتياطي الفيدرالي لأسعار الفائدة في اجتماع نوفمبر المقبل، مع تسعير الأسواق حالياً لخفض مقداره 24.6 نقطة أساس.

وأهى مؤشر الدولار الأمريكي تداولات الأسبوع مغلقاً عند مستوى 104.28.

كندا

بيان محافظ بنك كندا ماكليم

شرح محافظ بنك كندا تيف ماكليم يوم الاثنين مبررات خفض أسعار الفائدة الكبير الذي تنبأه البنك مؤخراً، مشيراً إلى أن هذا القرار جاء مناسباً بعد عامين من الزيادات الحادة في أسعار الفائدة التي استهدفت كبح التضخم. ومنذ مارس 2022، رفع البنك المركزي سعر الفائدة القياسي من 0.25% إلى 5%، وأوضح ماكليم أن الخفض الأخير يتماشى مع تلك الزيادات السابقة الكبيرة. وأشار ماكليم إلى أن البنك سيعمل على "استكشاف" سعر الفائدة المحايد، الذي

يعرف بأنه المستوى الذي لا يدفع تكاليف الاقتراض فيه الاقتصاد نحو النمو أو التباطؤ، ويقدر حالياً بين 2.25% و 3.25%. وأكد أن تحديد سعر محايد دقيق أمر غير مرجح، نظراً لضرورة وجود ظروف اقتصادية مستقرة وخلوها من الصدمات، إلى جانب استقرار معدل التضخم عند 2% ووصول النمو الاقتصادي إلى كامل طاقته. ورغم أنه لا يتوقع حدوث انكماش اقتصادي حاد، أكد البنك المركزي أن هذه الخطوة تتخذ بهدف تحقيق "هبوط ناعم" للاقتصاد. وتتوقع الأسواق حالياً أن ينخفض سعر الفائدة الأساسي إلى نحو 3% بحلول مارس 2025، رغم بقاء حالة من عدم اليقين حول إمكانية إجراء تخفيضات إضافية في المستقبل.

وانتهى الدولار الأمريكي تداولات الأسبوع أمام الدولار الكندي عند مستوى 1.3950.

سويسرا

تقرير مؤشر أسعار المستهلكين في سويسرا

سجل مؤشر أسعار المستهلكين في سويسرا تراجعاً بنسبة 0.1% في أكتوبر، مخالفاً التوقعات التي أشارت إلى استقرار المؤشر دون تغيير. في المقابل، ارتفع معدل التضخم الأساسي، الذي يستثني تكاليف الغذاء والطاقة، بنسبة هامشية بلغت 0.1%. وشهدت أسعار كل من المنتجات المحلية والمستوردة انخفاضاً بنسبة 0.1% لكل منهما. أما على أساس سنوي، تراجعت أسعار المنتجات المحلية من 2.0% إلى 1.8%، في حين هبطت أسعار المنتجات المستوردة من -2.7% إلى -3.1%. وانخفض معدل التضخم السنوي إلى 0.6%، مقابل 0.8% في السابق.

وانتهى الدولار الأمريكي تداولات الأسبوع أمام الجنيه السويسري عند مستوى 0.8699.

آسيا والمحيط الهادئ

بيان السياسة النقدية لبنك اليابان

أبقى بنك اليابان سعر الفائدة الرئيسي قصير الأجل عند 0.25% في أكتوبر، وهو أعلى مستوى يسجله منذ العام 2008، بما يتسق مع توقعات السوق. وجاء هذا القرار في ظل التغيرات السياسية داخل اليابان واقتراب الانتخابات الأمريكية. وأعرب المحافظ كازو أويدا عن قلقه بشأن حالة عدم اليقين التي تحيط بالاقتصاد العالمي، موضحاً أن البنك لديه مجال لتقييم المخاطر بعد رفع أسعار الفائدة في مارس ويوليو الماضيين. وأشار بنك اليابان إلى أنه ما يزال منفتحاً على رفع أسعار الفائدة مجدداً إذا توافرت الظروف الاقتصادية الملائمة. وفي توقعاته الفصلية، أكد البنك مجدداً تقديره للتضخم الأساسي للعام 2024 عند 2.5%، مع توقع أن يصل التضخم إلى نحو 1.9% في السنتين الماليين 2025 و 2026. كما ثبت البنك توقعاته لنمو الناتج المحلي الإجمالي عند 0.6% للعام 2024، و 1.1% للسنة المالية 2025، و 1.0% للسنة المالية 2026.

وانتهى الدولار الأمريكي تداولات الأسبوع أمام الين الياباني عند مستوى 152.98.

تقرير مؤشر أسعار المستهلكين الأسترالي

سجل مؤشر أسعار المستهلكين في أستراليا ارتفاعاً بنسبة 2.1% على أساس سنوي في سبتمبر 2024، متجاوزاً التوقعات البالغة 2.3% ومنخفضاً عن معدل 2.7% المسجل في أغسطس، ليصل إلى أدنى مستوياته المسجلة منذ يوليو 2021. وحافظ هذا الانخفاض على معدل التضخم ضمن النطاق المستهدف للبنك المركزي بين 2% و 3% للشهر الثاني على التوالي، مدعوماً بشكل رئيسي بمبادرة خصومات فاتورة الطاقة التي طبقتها الحكومة. وشهدت الأسعار انخفاضات ملحوظة في قطاع الكهرباء (-24.1%) ووقود السيارات (-14.0%). كما تباطأ نمو أسعار المواد الغذائية والكحول والتبغ والصحة والترفيه، في حين ارتفعت تكاليف التعليم بنسبة 6.4%. وباستثناء البنود المتقلبة وتكاليف السفر، بلغ معدل ارتفاع مؤشر أسعار المستهلكين 2.7%، وهو أدنى مستوى يصل له منذ نوفمبر 2021.

وانتهى الدولار الأسترالي تداولات الأسبوع أمام الدولار الأمريكي عند مستوى 0.6559.

مؤشر مديري المشتريات التصنيعي الصيني

عاد الإنتاج الصناعي الصيني إلى النمو في أكتوبر، محققاً توسعاً لأول مرة منذ ستة أشهر. وارتفع مؤشر مديري المشتريات التصنيعي إلى 50.1، مقابل 49.8 في سبتمبر، متجاوزاً التوقعات التي كانت تشير إلى استقرار الرقم دون تغيير. كما سجل مؤشر مديري المشتريات غير التصنيعي، الذي يشمل قطاعات البناء والخدمات، ارتفاعاً إلى 50.2 مقابل 50.0 الشهر السابق. ويساهم هذا التحسن في تعزيز التفاؤل بأن حزمة التحفيز التي تم الإعلان عنها في سبتمبر ستساهم في دفع عجلة النمو، مما يقرب الاقتصاد من تحقيق المستوى السنوي المستهدف البالغ 5%.

وانتهى الدولار الأمريكي تداولات الأسبوع أمام اليوان الصيني عند مستوى 7.1214.

الكويت

الدينار الكويتي

انتهى الدولار الأمريكي تداولات الأسبوع مقابل الدينار الكويتي مغلقاً عند مستوى 0.30635.

أسعار العملات 2 - نوفمبر - 2024

Currencies	Previous Week Levels				This Week's Expected Range		3-Month
	Open	Low	High	Close	Minimum	Maximum	Forward
EUR	1.0882	1.0831	1.0905	1.0834	1.0700	1.1000	1.0854
GBP	1.2899	1.2881	1.2980	1.2926	1.2800	1.3100	1.2928
JPY	152.03	151.77	153.09	152.98	150.00	155.00	151.17
CHF	0.8632	0.8630	0.8713	0.8699	0.8600	0.8800	0.8612

© Copyright Notice. The Weekly Money Market Report is a publication of the National Bank of Kuwait. No part of this publication may be reproduced or duplicated without the prior consent of NBK.

While every care has been taken in preparing this publication, National Bank of Kuwait accepts no liability whatsoever for any direct or consequential losses arising from its use. This report and other NBK research can be found in the "News & Insight" section of the National Bank of Kuwait's website. Please visit our website, www.nbk.com, for other bank publications. For further information please contact: NBK Treasury Group, Tel: (965) 2221 6603, Fax: (965) 2229 1441, Email: tsd_list@nbk.com